A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/CONF.165/PC. 3/4/Add.4
15 November 1995

ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)
الدورة الثالثة
نيويورك
٥ - ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٦
البند (٤) من جدول الأعمال المؤقت
بيان المبادئ والتعهدات وخطة العمل العالمية

الهدف الجديد لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ودوره ومكانته في منظومة الأمم المتحدة*

مذكرة من إعداد الأمانة

يقدم التقرير المرفق بهذه المذكرة إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وذلك بناء على طلب لجنة المستوطنات البشرية وفقا لقرارها ١٤/ ١٩ المؤرخ في ٥ أيار/ مايو ١٩٩٣ (أنظر أيضا الوثيقة A/CONF.165/PC.3/4/Add.3 ، "مسائل ناشئة عن مداولات لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الخامسة عشرة ، نيروبي ٢٤ نيسان/ أبريل إلى ١ أيار/ مايو ١٩٩٥") .

NB95-6A.AR
95-41191

* HS/C/15/11/Add.1

الهدف الجديد لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ودوره ومكانته في منظومة الأمم المتحدة

تقرير المدير التنفيذي

الموجـــز

قدم هذا التقرير عملا بقرار لجنة المستوطنات البشرية ١٤/ ١٩ حول "دور ومكانة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في منظومة الأمم المتحدة" الذي طلبت اللجنة فيه إلى المدير التنفيذي أن يقدم في دورتها الخامسة عشرة تقريرا عن "الهدف الجديد لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ودوره ومكانته داخل منظومة الأمم المتحدة" بما في ذلك مسألة ترتيبات الإدارة العالية المستوى المنفصلة للمركز . وقد إعتمد القرار بعد أن نظرت اللجنة في القضايا الناشئة عن مقترح الأمين العام للأمم المتحدة الذي قدم إلى الجمعية العامة في إطار إعادة تشكيل الأمانة، من أجل الغاء وظيفة وكيل الأمين العام للمدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ووضع المركز وبرنامج الامم المتحدة للبيئة تحت ادارة مشتركة .

وإستجابة لهذا الطلب، يحيط التقرير أولا اللجنة علما بأحدث التطورات فيما يتعلق بقضية "ترتيبات الإدارة العالية المستوى المستقلة للمركز" ، وينطلق لتناول موضوع "الهدف الجديد لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ودوره ومكانته داخل منظومة الأمم المتحدة" . ويركز استكشاف تلك المسائل، من وجهة نظر الأمانة ، على الأهداف الوظائف والأولويات الموضوعية الجديدة المقترحة للمركز في المرحلة التي تلي الموئل الثاني إلى جانب قضايا أخرى . وحيث أن الجمعية العامة قد طلبت إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) أن يقدم توصيات بشأن الطرق التي من شأنها تعزيز دور الأمم المتحدة والترتيبات المؤسسة الدولية القائمة للتعاون والتنسيق على المستوى الدولي في مجال المستوطنات البشرية ، فإن آراء اللجنة فيما يتعلق بتلك المسائل ستسهم في أعمال اللجنة التحضيرية لمؤتمر الموئل الثاني .

المحتويـــات

	الفقرات	الصفحات
المقدمة	١ - ٥	٤
أولا - دور ومكانة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل): اجراءات ومقررات الجمعية العامة منذ الدورة الرابعة عشرة للجنة المستوطنات البشرية	٦ - ١٢	٥
ثانيا - الهدف الجديد لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ودوره ومكانته في منظومة الأمم المتحدة في المرحلة اللاحقة بالموئل الثاني	١٣ - ٤٢	٧

المرفـــق

التنميـــة المســـتدامـــة والتعـــاون الاقتصـــادي الدولـــي: مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

المقدمـــــة

١ - إعتمدت لجنة المستوطنات البشرية في دورتها الرابعة عشرة في ٥ أيار/مايو ١٩٩٣ القرار ١٩/١٤ بعنوان "دور ومكانة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في منظومة الأمم المتحدة". وقد تم اعتماد القرار بعد قيام اللجنة بالنظر في القضايا الناشئة عن اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة الذي قدمه إلى الجمعية العامة في سياق إعادة تشكيل الأمانة ، بشأن الغاء وظيفة وكيل الأمين العام للمدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ووضع المركز وبرنامج الامم المتحدة للبيئة تحت إدارة مشتركة .

٢ - وفي هذا الصدد ، وضع امام اللجنة مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة الخامسة للجمعية العامة في جلستها ٦٦ المعقودة في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٣[١] ، الذي تقرر به الجمعية العامة تأجيل اتخاذ اجراء بشأن اقتراح الامين العام بالغاء وظيفة وكيل الامين العام لمركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وتطلب منه "اعادة النظر في اقتراحه وتقديم تقرير ، في اطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ بشأن ترتيبات الدعم المقبلة التي ستتخذها الامانة فيما يتعلق ببرنامج الامم المتحدة للبيئة ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، بما في ذلك مسألة وجود ترتيبات ادارة عالية المستوى مستقلة للمركز، مع مراعاة الآراء والتوصيات الصادرة عن لجنة المستوطنات البشرية، ومجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والآراء التي تعرب عنها الدول الاعضاء".

٣ - قامت اللجنة في قرارها ١٩/١٤ ، بأمور من بينها:

(أ) التأكيد على أهمية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بوصفه جهة محورية للتدابير المتعلقة بالمستوطنات وتنسيق الأنشطـــــة داخل منظومة الأمم المتحدة ، حسبما ينص عليه قرار الجمعية العامة ١٦٢/٣٢ ؛

(ب) الاعراب عن إقتناعها الراسخ بأن حالة المستوطنات البشرية الراهنة والمرتقبة تقتضي وتبرر استمرار تواجد كيان للامم المتحدة مستقل ومتميز على مستوى الامانة لمواصلة العمل ، لصالح الدول الاعضاء ، في هذا المجال الحاسم من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

(ج) الترحيب بالجزء الثالث من قرار الجمعية العامة ١٦٢/٣٢ الذي ينص على تعيين مدير تنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، وتوصي بقوة ببقاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) تحت الادارة العالية المستوى المنفصلة لهذا عن ذاك وفقا للطبيعة والانشطة التي تختص بها كل من هاتين الهيئتين ؛

---

١ - A/C.5/47/L.36 . وقد إعتمدته الجمعية العامة لاحقا في جلستهاالعامة ١٠٢، المعقودة في ١٦ أيار/ مايو ١٩٩٣ بوصفه القـــرار ٢١٢/٤٧ (باء).

(د) الملاحظة مع التقدير لتوصية اللجنة الخامسة كما هي واردة في مشروع القرار أعلاه[٢] بشأن الطلب الموجه إلى الأمين العام بأن يقدم ، وفقا للمبادىء والمبادىء التوجيهية الواردة في القرار ٤٦/٢٣٢ المؤرخ في ٢ آذار/ مارس ١٩٩٢ ، مقترحات ملائمة في إطار الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ، على نحو يعكس مركز نيروبي.

٤ - وطلبت اللجنة من المدير التنفيذي للمركز أن يقدم الى لجنة المستوطنات في دورتها الخامسة عشرة تقريرا حول "الهدف الجديد لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ودوره ومكانته داخل منظومة الأمم المتحدة" كيما تعرضه على مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) من خلال لجنته التحضيرية، مشفوعا بتوصيتها الشاملة لمسألة ترتيبات الادارة العالية المستوى المنفصلة للمركز ؛ ويذكر في هذا الصدد، أن الجمعية العامة قد طلبت إلى مؤتمر الموئل الثاني أن يقدم توصيات بشأن الطرق التي يمكن بها تعزيز دور الأمم المتحدة والترتيبات المؤسسية القائمة للتعاون والتنسيق الدوليين في مجال المستوطنات البشرية - اللجنة والمركز كأمانتها .

٥ - يقدم هذا التقرير عملا بالطلب أعلاه . ولدى الإستجابة للطلب، يقترح من أجل تعزيز وضوح العرض ، القيام بإحاطة اللجنة علما بأحدث المستجدات اللاحقة فيما يتعلق بمسألة "ترتيبات الإدارة العالية المستوى المنفصلة للمركز" وبالتالي تناول قضية "الهدف الجديد لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ودوره ومكانته داخل منظومة الأمم المتحدة" .

أولا - دور ومكانة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل): اجراءات ومقررات الجمعية العامة منذ الدورة الرابعة عشرة للجنة المستوطنات البشرية

٦ - نظرت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين في عام ١٩٩٢ في تقرير لجنة المستوطنات البشرية عن أعمال دورتها الرابعة عشرة . وفي قرارها ٤٨/ ١٧٦ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ بعنوان "المستوطنات البشرية" والمعتمد حسب توصيات اللجنة الثانية (الاقتصادية والمالية)، ايدت الجمعية العامة في جملة أمور، تقرير لجنة المستوطنات البشرية عن دورتها الرابعة عشرة وطلبت إلى الأمين العام:

(أ) أن يكفل بقاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) تحت إدارتين وتوجيهين متميزين ومستقلين وفقا لولايتيهما وانشطتهما المحددة؛

(ب) أن يولي كل الاعتبار الى ما تعرب عنه الدول الأعضاء من آراء بشأن قيادة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في سياق ضمان القيادة الرفيعة المستوى للمركز من خلال ادارة وتوجيه متميزين ومنفصلين ؛

---

٢ - A/C.5/47/L.36 الفقرة ١٢ من المنطوق.

(ج) أن يكفل في عملية إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة، المحافظة على وضع المركز بوصفه جهازا عالميا للتنسيق في مجـــال المستوطنات البشرية وتعزيز قدراته المؤسسية في مقر المركز بغية زيادة فعالية العمليات الوطنية والاقليمية الى أقصى درجة ؛

٧ - كما طلبت الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يقدم في دورتها التاسعة والأربعين "تقريرا عن تنفيذ هذا القرار وعما احرز من تقدم في الاعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) .

٨ - كما برزت قضية البنية الإدارية العالية المستوى لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في اللجنة الخامسة (الشؤون الإدارة والميزانية) للجمعية العامة خلال دورتها الثامنة والأربعين، ضمن إطار بندين آخرين من جدول الأعمال: إستعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ . ووضع أمام اللجنة في هذا الصدد تقرير الأمين العام حول "وظائف الرتب العليا" الذي قام فيه الأمين العام إستجابة للطلب الوارد في القرار ٤٧/٢١٢ باء (أنظر الفقرة ٢ أعلاه) وأخذا في الحسبان الآراء التي اعرب عنها في المحافل الحكومية الدولية ذات الصلة ولا سيما القرار ١٤/١٩ للجنة المستوطنات البشرية ، بوضع الخطوط العريضة لخطط الإدارة العالية المستوى والمنفصلة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) مع التوجيه المشترك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة[٣] . وتبنت الجمعية العامة قرارين بهذا الخصوص بشأن توصية اللجنة الخامسة وفي القرار ٤٨/٢١٨ المؤرخ في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ حول إستعراض الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، أعادت الجمعية العامة تأكيدها للطلبات المتصلة بمركز الأمم المتحدة للموئل على النحو الوارد في قرارها ٤٧/٢١٢ باء وقررت المحافظة على ترتيبات الإدارة العالية المستوى المعتمدة والجارية للمركز . وفي قرار ثان (٤٨/٢٢٨) بعنوان "مسائل متصلة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥"، قبلت الجمعية العامة بمقترح الأمين العام بشأن المستوى الوظيفي للمركز لفترة السنتين الذي تضمن وظيفة المدير التنفيذي على مستوى وكيل الأمين العام .

٩ - تلقت الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والأربعين في عام ١٩٩٤، تقرير الأمين العام الذي طلب في قرارها ٤٨/١٧٦ (أنظر الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه) . ففي هذا التقرير (A/49/640) المقدم إلـــى اللجنة الثانية ، قال الأمين العام أنه يشاطر الدول الأعضاء تماما في آراءها بشأن الدور الهام لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في تعزيز برنامج التنمية للمجتمع الدولي في مجال المستوطنات البشرية فضلا عن الاهتمام بالمحافظة على أنشطة المركز وهويته المؤسسية وتقويتها بالفعل. ويمضي الأمين العام في تقريره ليوجز مختلف الخطوات التي إتخذها منذ إعتماد القرار لتنفيذ بنوده وخاصة فيما يتعلق بتعزيز البنية الإدارية للمركز والحفاظ على هويته المؤسسية . ومن أبرز تلك الخطوات، تعيين الأمين العام المساعد اعتبارا من ١٥ شباط/ فبراير ١٩٩٤ ليعمل ككبير مديري مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني). وتمثل الهدف لهذا التعيين في ضمان الإدارة والقيادة الفعالتين للمركز كبرنامج مميز وتقديم التوجيه اللازم للأعمال التحضيرية للمؤتمر .

---

٣ - A/C.5/48/9 الفقرات ٢٤ - ٢٧.

١٠ - ومن ثم أشار الأمين العام إلى تقريره بشأن إعادة تشكيل أمانة الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي (A/49/336 الفقرات، ١٦٤ - ١٧٠) الذي أشار فيه إلى المكاسب المحتملة في الكفاءة والتضافر التي يمكن تحقيقها من خلال اجراءات ترمي إلى تعزيز التماسك في إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، مع الاحترام الكامل للهوية المؤسسية والتشغيلية لهذين البرنامجين المتميزين . فقد أشار الأمين العام أنه ضمن هذا الإطار ، تم وضع المقترحات لأنشاء إدارة مشتركة وخدمات دعم لكيانات الأمم المتحدة في نيروبي . فهذه الخدمة المشتركة التي كانت قد تكون موضع عرض منفصل للجمعية العامة، ستلتمس تعزيز قدرة كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في تنفيذ برامج الأنشطة المنوطة بهما، وبإزالة الازدواجية والتجزئة التي لا داعي لها ، وخاصة في مجالات الخدمات الوظيفية وخدمات المؤتمرات والمالية والدعم العامة بما في ذلك العقود والمشتريات والمكتبات والمعلومات[٤] .

١١ - أوصت اللجنة الثانية بأن تحاط الجمعية العامة علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٨/ ١٧٦.

١٢ - إن ما ينبثق بوضوح من الإستعراض السابق للتطورات منذ إعتماد قرار اللجنة ١٤/ ١٩ ، هو الرغبة الشديدة من قبل الدول الأعضاء التي يشارك بها الأمين العام في المحافظة على وبالفعل تعزيز دور مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بوصفه المحور العالمي للأنشطة المتعلقة بالمستوطنات البشرية ، وبوجوب تعزيز وتطوير قدراته المؤسسية ، كبرنامج يواجه تحديات المستوطنات البشرية الخطيرة في السنوات المقبلة. وتقدم نوعية تلك التحديات وكيفية قيام المركز بالاستعداد لها الرد على السؤال الذي توقعته اللجنة في طلبها الوارد في القرار ١٤/ ١٩ لوضع تقرير عن الأهداف الجديدة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ودوره ومكانته في منظومة الأمم المتحدة ويرد فيما يلي استطلاع لتلك المسائل .

ثانيا - الهدف الجديد لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ودوره ومكانته في منظومة الأمم المتحدة في المرحلة التي تلي الموئل الثاني

ألف - معلومات أساسية

١٣ - مع دنو القرن من نهايته ، أخذ فحوى ومجال تركيز استراتيجيات التنمية الدولية والوطنية ومضمونها تخضع لإعادة الدراسة عن كثب . ولا يرد ذلك فحسب إلى أن الغايات الاساسية قد تغيرت بصورة جذرية : فما زال السلم والنمو الاقتصادي والحماية البيئية والحد من الفقر وحماية حقوق الانسان مستمرة كأهداف أساسية للمجتمع الدولي . إن ما تغير هو الاطار الذي ينبغي لهذه الاهداف أن تتحقق فيه. فهذه البيئة العالمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة هي بصورة جزئية ، نتيجة لتغيرات غير

---

٤ - تسهيلا لوقوف اللجنة على مضامين ذلك، تم إرفاق النص الكامل لتقرير الأمين العام حـــول تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٨/ ١٧٦ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ (A/49/640)

منظورة في الساحة السياسية العالمية كنهاية الحرب الباردة مثلا . فبشكل جزئي هي نتيجة الاتجاهات العالمية التي طال تكونها ، والتي بوشر الاحساس بتأثيرها التام الآن والتي ستحدد تطوير وضع السياسات للعقود الزمنية المقبلة. وعليه فإن "قواعد اللعبة" قد أخذت تتغير .

١٤ - من بين الاتجاهات العالمية تلك هي:

(أ) عولمة وإندماج الاقتصاد الدولي بدعم كبير من الثورة الجارية في مجال التكنولوجيا المعلوماتية وتكنولوجيا الاتصالات التي تؤدي إلى توافق في النهج لسياسات الاقتصاد الكامل لكافة الاقطار للمرة الأولى في الفترة منذ الحرب العالمية الثانية ؛

(ب) تطبيق الديموقراطية وزيادة المشاركة في بلدان كثيرة مما أدى إلى تغيير المشهد السياسي على الصعيدين الوطني والمحلي ، وعمل أيضا على زيادة عدد الجهات المنفذة التي تلتمس على نحو ناشط التأثير في عمليات تقرير السياسات وتخصيص وتوزيع الموارد وزيادة الضغط من أجل تحقيق التحسينات الاجتماعية والاقتصادية ولا سيما على المستوى المحلي؛

(ج) تقليص القطاع العام على نحو تدريجي من قوة رئيسية في الاقتصاد الوطني إلى قطاع ذي دور فرعي أو تمكيني فيما أخذت التنمية الاقتصادية تتحول إلى مسؤولية رئيسية للجهات المنفذة الاقتصادية الخاصة بصورة أكبر ؛

(د) العرضة الايكولوجية لهذا الكوكب وانكماش قاعدة الموارد الطبيعية العالمية مما أدى إلى الاتفاق في الآراء عالميا بشأن زيادة النهج المستدامة بيئيا تجاه التنمية والنمو الاقتصادي على نطاق العالم ؛

(هـ) التحول الحضري السريع طيلة العقدين الزمنيين الأخيرين ، تلك العملية المستمرة في معظم البلدان النامية ، والتي تعمل على تعزيز الدور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمدن الصغيرة والكبيرة إلى حد بعيد، وتغير المناطق الحضرية والريفية والعلاقات فيما بينها، فضلا عن توليد الطلبات المتزايدة بشأن الهياكل الأساسية والخدمات والاسكان وفرص العمالة وتقاضي الدخل .

إن كل ما ورد أعلاه يعلل إلى حد بعيد السلسلة المتواصلة من المؤتمرات العالمية التي إستضافتها الأمم المتحدة خلال هذا العقد ابتداء بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وانتهاء بمؤتمر الموئل الثاني الذي يتمثل هدفه الرئيسي في إيجاد اتفاق عالمي جديد في الآراء بشأن النهج للتنمية الدولية والوطنية المتماشية مع الاتجاهات العالمية والبيئة السياسية البيئية المتغيرة .

١٥ - يؤكد التشديد على المستوطنات البشرية في جدول أعمال القرن ٢١ بصفته واحدا من برامجه "المظلة" الثمانية الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية وقرار الجمعية العامة بشأن عقد مؤتمر أمم متحدة ثان للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في اسطنبول في عام ١٩٩٦ ، أن المستوطنات البشرية والحاجة إلى تسريع تنميتها كنتيجة للنمو السكاني الشامل والتحول الحضري، قد أخذت تتحول إلى تحد عالمي ذي أولوية عالية والى مجال تركيز مقرري السياسات على المستوى الوطني والدولي بصورة متزايدة في

سياق السعي لتحقيق التنمية المستدامة . فمن المحتم أن يبدأ التشديد في الاستراتيجيات التنموية العالمية والوطنية في السنوات المقبلة ، وذلك مع النمو السكاني الحضري ، بالانتقال نحو المدن الكبيرة والصغيرة وسياسات وبرامج للاستجابة للقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية الملحة التي أفرزتها عملية التحول الحضري ، تلك العملية التي أخذت تغير الادوار التابعة للمناطق الحضرية والمناطق الريفية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فمن المتوجب في غضون العقود الزمنية المقبلة القيام بصورة متزايدة بتنفيذ البرامج والسياسات القطاعية على المستوى المحلي ، وذلك على النحو الذي استخرجت به من الاستراتيجيات التنموية العالمية والوطنية. واضافة إلى ذلك ، تقدم الاتجاهات الراهنة والمرتقبة أدلة وافرة تؤكد بأن سياسة المستوطنات البشرية في المستقبل ستؤثر في التقدم في قضايا التنمية العالمية الأخرى وتتأثر بها: شروط الاعتماد المتبادل التجاري والاقتصادي، وانماط استهلاك الموارد الطبيعية ، ونمو السكان وتوزيعهم وحشد الموارد والتخفيف من وطأة الفقر وتوليد العمالة والمساواة بين الجنسين والإدارة وحقوق الانسان وتطبيق الديموقراطية ونقل التكنولوجيات والحماية البيئية والتعاون الدولي. وكل ذلك يؤكد ضرورة ضمان المرتبة المركزية للمستوطنات البشرية في البرنامج العالمي للتنمية وكعنصر استراتيجي وهام متعدد الجوانب وشامل لعملية التنمية .

باء - عمل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في المستقبل: الأهداف ومجال التركيز

١ - ولاية المركز: الأساس التشريعي للأنشطة المقبلة

١٦ - أسندت الجمعية العامة في قرارها ٣٢/ ١٦٢ المؤرخ في ١٩ ديسمبر ١٩٧٧ إلى اللجنة والمركز ولاية شاملة من الاتساع بمكان بحيث أتاحت المجال لكليهما القيام بتعزيز المفهوم المتكامل للمستوطنات البشرية والنهج الشامل لمشكلات المستوطنات البشرية في كافة البلدان كوسيلة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وتعكس هذه الولاية التوصيات الواسعة النطاق للعمل الوطني للموئل: مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التي أيدتها الجمعية العامة .

١٧ - على الرغم من أن الجمعية العامة في قرارها ٣٢/ ١٦٢ ، أدركت أن هنالك منظمات دولية كثيرة تضطلع بأنشطة تتصل بتنمية المستوطنات البشرية ، غير أن المركز وحده ضمن منظومة الأمم المتحدة ومن خلال خطة عمل فانكوفر، حظي بالولاية الوحيدة في مجالات هامة كالتخطيط المكاني والمادي والأرض والتمويل والتنمية المؤسسية والإدارة والاسكان والخدمات والهياكل الأساسية إلى جانب أخرى ، التي كانت الوسيلة الرئيسية لوضع السياسات والبرامج وتنفيذها في سبيل تنمية مستدامة للمستوطنات البشرية . إن إسناد المسؤوليات إلى المركز في تلك المجالات الرئيسية، يضعه في موقع مؤات للغاية ، لا بل في موقع ذي حسنات مقارنة بالكيانات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة، للمبادرة في مساعدة الدول الأعضاء في إستنباط النهج المتكاملة والشاملة لتنمية المستوطنات البشرية ولتنسيق ودمج تلك مع الأنشطة القطاعية للكيانات الأخرى للأمم المتحدة المتصلة بالمستوطنات البشرية .

١٨ - وقد إتخذ ذلك قدرا أكبر من الجدوى في ضوء الاتجاهات السابقة والراهنة للتحول الحضري والحاجة إلى الإستجابة لها . فبالنظر إلى الأمام وتركيز النظر على عمل المركز في المستقبل، لا يبدو إزاء ذلك أن المسألة تتمثل في توسيع وتغيير الولاية التي منحه إياها القرار ٣٢/ ١٦٢ أخذا في الاعتبار نطاقها،

بل تتمثل في ترتيب الأعمال حسب الأولوية وتكثيفها، وتحديد مجالات تركيز جديدة ووضع مزيد من التشديد على بعض من المسؤوليات الموكلة إليه في ضوء الأوضاع والاتجاهات العالمية المتغيرة في مجال المستوطنات البشرية .

(أ) الانطلاق من منجزات الماضي

١٩ - إن أنشطة المركز الماضية والجارية بشأن تنفيذ برنامج المستوطنات البشرية للمجتمع الدولي وفي مساعدة الدول الأعضاء في جهودها المبذولة في تنمية مستوطناتها البشرية ، وفي تنفيذ وسائل سياسية عالمية معينة كالاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠، تقدم سجلا للأعمال والمنجزات جديرا بالثناء. وبالتأكيد اصبح المركز الأمانة الفعالة التي دعت إليها الجمعية العامة في قرارها ٣٢/ ١٦٢ في عام ١٩٧٧. فطيلة العقدين الأخيرين، أصبح مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) نتيجة لأنشطته البحثية والتشغيلية ، مستودعا معترفا به للمعرفة والتجربة داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال تنمية المستوطنات البشرية . فقد أدت أنشطته المعنية بالتعاون التقني إلى توليد أعلى نسبة لاستثمارات المتابعة من أي قطاع من قطاعات مساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي مما يجعله احدى الإدارات الأكثر فعالية في منظومة الأمم المتحدة. إن كل ماسبق يضع المركز ، فيما يتعلق بتوجيه جهود تنمية المستوطنات البشرية للأمم المتحدة في المستقبل ، في موقع أفضل بحسنات مقارنة مقابل الإدارات والوحدات والوكالات الأخرى، حسنات ينبغي للمركز إستغلالها وأخذها في الاعتبار بصورة تامة في المناقشات الدائرة حول دوره الجديد وأهدافه ومكانته داخل منظومة الأمم المتحدة في المستقبل.

(ب) الحاجة إلى مجال تركيز استراتيجي

٢٠ - ومع ذلك ، يكشف إستعراض العمل السابق للمركز النقاب عن عدد من القضايا التي ينبغي حلها والتي ينبغي وضعها ضمن فئة "الدروس المستفادة" التي من المقرر أن يتناولها المجتمع الدولي عند الالتقاء في مؤتمر "قمة المدن" في اسطنبول عام ١٩٩٦. أما القضية الرئيسية فتتمثل في الحاجة لقيام المركز بالتركيز على أهداف متقنة التحديد في عمله مركزا على تلك القضايا الاستراتيجية الأساسية وليست بهامشية بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية طيلة العقدين المقبلين، والتي يستطيع المركز من خلالها أن يقدم مساهمات هامة لأهداف تنموية أكثر شمولا للمجتمع الدولي في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والانسانية والبيئية. وقد تم توقع ذلك في قرار الجمعية العامة ٤٧/ ١٨٠ الذي دعت فيه إلى عقد مؤتمر أمم متحدة ثان للمستوطنات البشرية. وسيسفر مثل هذا المجال التركيزي الاستراتيجي يليه برنامج عمل مؤلفا من عدد محدود من المجالات الموضوعية التي تتبادل الدعم ، عن منافع اضافية تتمثل في تركيز موارد برنامج المستوطنات البشرية على عدد من المهمات الأساسية بدلا من تبديدها في قضايا ضخمة ذات أهمية اكبر أو اقل من حيث التأثير .

(ج) ربط تنمية المستوطنات البشرية بإستراتيجيات وسياسات التنمية الدولية

٢١ - إن انتقاء تلك المجالات الموضوعية الأساسية ينبغي أن يتم بحيث لا تقوم بتوفير السبل التي من خلالها يتحقق التقدم في الأهداف الاستراتيجية للمركز فحسب ، بل العمل عند القيام بذلك ، بدعم الأنشطة التنموية القطاعية الرئيسية الأخرى للمجتمع الدولي والحكومات الوطنية. بكلمات أخرى يجب ان يركز عمل المركز على تلك المسائل ضمن حدود ولايته ، التي تتسم بالحد الأقصى من الوقع المجدي

والتأثير الحفاز على عملية التنمية الأكثر شمولا . فينبغي وضع التشديد أيضا هنا على الصلات وليس على العمل الذي ينفذ بصورة منعزلة، معززا بتفهم لأثر عمل المركز على المجالات القطاعية الأخرى للسياسات التنموية . وسيؤدي ذلك إلى وضع المركز ايضا في موقع مؤات بصورة أكبر لصياغة الأولويات التنموية للزمن الحاضر . كما سيسهل على المركز الدخول في الحوار البناء مع الجهات المنفذة الأخرى التي تقوم على تشكيل برنامج التنمية للقرن الحادي والعشرين ؛ وسيتماشى ذلك مع روح ونص قرار الجمعية العامة ٣٢/ ١٦٢ الذي شدد بصورة كبيرة على تعاون وتنسيق المركز مع كافة الكيانات والجهات المنفذة الأخرى التي يؤثر عملها على تنمية المستوطنات البشرية .

(د) الأهداف المستقبلية

(١) الاستجابة لعملية التحول الحضري

٢٢ - تبين الموضوعات المختارة لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الأهداف لعمل المركز في المرحلة التي تلي الموئل الثاني . ومن الواضح أن أهمها سيعرض من قبل موضوع المؤتمر المتمثل في التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر. فبما أن التحول الحضري هو أحد الاتجاهات العالمية الآنفة الذكر التي ستسهم بصورة كبيرة في تحديد اتجاه ومضمون السياسات التنموية في معظم البلدان في العقود المقبلة ، فسيقدم نقطة دخول استراتيجية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وللمساهمة الكبيرة في برنامج التنمية للمجتمع الدولي ؛ وهذه خطوة منطقية ورشيدة ، حيث أن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) يحتل من جديد موقعا ذا حسنات مقارنة داخل منظومة الأمم المتحدة نتيجة لتجاربه وأعماله السابقة ، لدعم الحكومات الوطنية والسلطات المحلية في صياغة وتنفيذ استجابات السياسات والبرامج لعمليات التحول الحضري العالمية .

(٢) التصدي لاحتياجات المأوى

٢٣ - ينبغي أن يتمثل الهدف الثاني من جديد ، وبالأشارة أيضا لموضوعات مؤتمر الموئل الثاني ، في الاسكان وتنميته ، غير أن هذا الهدف الثاني ينبغي أن يندمج بصورة وثيقة مع الأول . وثمة عدد من الأسباب الملحـــة لهـــذا ، أهمها أنه نظرا للاتجاهات الراهنة والمتوقعة للتحول الحضري في معظم البلدان ، أضحت احتياجات المأوى أكثر أهمية في المستوطنات السريعة النمو بسبب إنضمام الطلبات المتزايدة الى ما تراكم من أعمال لم تنجز في مجال تشييد المأوى والخدمات الأساسية المتصلة، كما تتيح المجال لاندماج عنصر المأوى في برنامج تنمية المستوطنات الأكثر شمولا بأسلوب قائم على الدعم المتبادل . وقد يسفر ذلك في النهاية عن برامج أنجح في مجال المأوى .

(هـا) عمل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في المستقبل: البعد الريفي

٢٤ - إن منح الأولوية للأهداف السابقة لا يعني بالطبع التخلي عن المستوطنات الريفية ، حيث أن النطاق الوطني لاستراتيجيات المأوى المستخرجة من المبادىء التمكينية للاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عـــام ٢٠٠٠ ، ستضمن إحداث التأثير في المناطق الريفية أيضا . ومع ذلك فكما بينت التجربة حتى الآن ، أن العملية المتسارعة لإنشاء المأوى وتحسينه لا يمكن فصلها عن النطاق التنموي الاقتصادي

والاجتماعي والمكاني الأشمل . فالافتقار إلى الولاية التنموية الريفية الواسعة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وحقيقة إنخراط العديد من وكالات الأمم المتحدة بصورة كبيرة في ذلك المجال، يجعل من الصعب أن يكون للمركز ، كما بينت التجربة طيلة العقود الماضية، تأثير مباشر على إنشاء المساكن الريفية على مستوى القرى . ومع أن تحقيق تحسين الاسكان الحضري على النحو الأفضل يتم ضمن إطار استراتيجية انمائية حضرية شاملة ، غير أن تحسين الاسكان الريفي يعتمد بصورة رئيسية على نهج متكامل للتنمية الريفية . ففي الأخيرة، لن يكون لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، إلى جانب الدور الاستشاري ودور الدعم التقني على مستوى السياسة الوطنية للاسكان، حضور إلا ضمن إطار السياسات المعنية باعداد وتنمية المدن الصغرى السوقية والمراكز الخدمية الريفية. غير أن هذه في كافة الأحوال مهمة من مهمات التنمية الريفية على الرغم من كونها مهمة داعمة بصورة مباشرة لتحديث الاقتصاد الريفي والتي لم يقم المركز بإستغلالها في الماضي إلى الدرجة المرجوة . على ذلك ينبغي أن يتمثل هدف مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في المستقبل في تعزيز شبكة المستوطنات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية من أجل توفير الفرص الاقتصادية وفرص العمالة الجذابة والتخفيف من ضغوط الهجرة على المناطق المتروبولية الكبرى . فهذه البرامج تقدم ركيزة الدعم الأساسية للتنمية الزراعية المستدامة في المستقبل .

(و) دور مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في المستقبل

٢٥ - وعليه سيتمثل دور مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في قيادة الجهود الدولية لدعم الحكومات والسلطات المحلية في إدارة الانتقال الحضري من القرية إلى البلدة ومن المدينة إلى التجمعات الحضرية ، الأمر الذي سيتيح المجال أيضا لزيادة فعالية دمج المسؤوليات في المستقبل تحت الموضوعين - المأوى والتحول الحضري - مع انبثاقهما من مؤتمر الموئل الثاني . وختاما سيقدم مزيدا من وضوح الرؤية للمركز فضلا عن هوية أكثر تحديدا وتركيزا مقارنة بالحكومات ومجتمع المساعدة الخارجية والكيانات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة. ولن تعمل تلك الهوية وبؤرة التركيز الواضحتان على تركيز الموارد الموارد البشرية والمالية الشحيحة للمركز وإتاحة المجال للتماسك في النهج ، خارجيا وداخليا فحسب ، بل ستيسران بلوغ المركز إلى العملاء والشركاء المحتملين بإعتباره مركزا متفوقا للخبرة في قطاع انمائي معترف به بصورة أكبر . إن مجال التركيز الواضح هذا سيؤدي أيضا إلى تعبئة مزيد من دعم المانحين. فالأهداف الجديدة لعمل المركز كما شرحت ليست بجديدة ... فالجديد هو زيادة درجة التشديد الواضح عليها ولا سيما فيما يتعلق بالتحول الحضري . وبما أن ولاية برنامج المستوطنات البشرية شاملة للغاية فهي تلزمه بإعادة ترتيب أولوياته وإعادة تركيز عمله بصورة دورية ليعكس الأوضاع والاتجاهات العالمية المتغيرة للمستوطنات البشرية وقضايا المستوطنات البشرية الهامة الناشئة لتحقيق غايات برنامج التنمية للمجتمع الدولي . فطيلة السنوات العشرين المقبلة ، تمثلت القضية الهامة التي ستفيد في إعادة تركيز عمل المركز، في إستجابة شاملة للتحول الحضري للأسباب التي سبق ذكرها . وسيبدو ذلك بديهيا ومعقولا ومتماشيا مع روح مؤتمر فانكوفر ونص قرار الجمعية العامة ٣٢/ ١٦٢. فإذا ما تحولت المستوطنات البشرية نتيجة لعمليات التحول الحضري بصورة متزايدة إلى مجال تركيز ومحل هندسي للأنشطة التنموية للوزارات الوطنية القطاعية والبرامج القطاعية لوكالات المساعدة الخارجية ، سيدعى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) لتأمين الخبرة والمشورة لدمج تلك ضمن إستجابات انمائية شاملة على المستوى المحلي . فإن لم يتمكن من القيام بذلك ، سيجد المركز نفسه مهمشا بصورة متزايدة في عملية التنمية إلى جانب حدوث التصدع في الولاية الخاصة به .

جيم - مهمات المركز في المستقبل

٢٦ - يتضح من المناقشة أعلاه أن المركز ، فضلا عن وظيفته الهامة كأمانة للجنة المستوطنات البشرية التي يواصل من خلالها دعم المسؤوليات المتعلقة بالسياسة الدولية للجنة، سيركز على المهمات الأكثر جوهرية بالنسبة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية . ففي بعض الحالات ستكون تلك مهمات جديدة، وفي حالات أخرى ستكون امتدادا لتلك القائمة بمنحها المزيد من الأهمية والأولوية على أن تشمل:

(أ) المشورة المتعلقة بالسياسات على المستويين الوطني والدولي بشأن كيفية إعداد إستجابات السياسات والبرامج للتحول الحضري وبصورة خاصة بشأن كيفية صياغة سياسات تنمية المستوطنات المتكاملة وتنفيذها شاملة المناطق الريفية والحضرية ضمن إطار استراتيجيات التنمية الكبرى الأكثر إتساعا . هذه المشورة المتعلقة بالسياسات الموضحة لخبرة المركز الثابتة، ستتصدى للابعاد المكانية والمادية والاجتماعية والمؤسسية والإدارية والبيئية لتنمية المستوطنات بأسلوب شامل مستمدة القوة من المجالات الموضوعية لبرنامج عمله في المستقبل ودمجها ؛ فلدى التخلي عن الممارسة السابقة ، ستضم قواعد السياسات هذه مزيدا من الأهتمام بالجوانب السياسية والاقتصادية التي تصوغ شكل تنمية المستوطنات البشرية ، من أجل منحها مزيدا من الوزن والمصداقية .

(ب) الأنشطة التشغيلية المركزة على بناء القدرات من أجل تعزيز امكانيات السلطات الوطنية والمحلية لتحديد القضايا التنموية الهامة للمستوطنات البشرية وتحليلها، وصياغة السياسات والبرامج المستجيبة لها وتنفيذها بصورة فعالة، وإدارة عملية نمو وتنمية المستوطنات بكفاءة على المستوى المحلي . وينبغي أن تتسع عملية بناء القدرات هذه لتشمل الجهات المنفذة غير العامة أيضا ولا سيما المنظمات غير الحكومية والفئات المجتمعية والمجموعات النسائية والقطاع الخاص من أجل تعزيز امكانيات كافة المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تلك ومنظمات المجتمع المدني الناشطة في ميدان إدارة المستوطنات البشرية وتنميتها.

(ج) زيادة الوعي والانشطة الاعلامية لضمان أن قضايا تنمية المستوطنات البشرية بوجه عام وإستجابات السياسات والبرامج المتضافرة للتحول الحضري بوجه خاص توجه نحو المسار الرئيسي للأهداف الانمائية للمجتمع الدولي والحكومات الوطنية. وتتمثل أحدى غايات تلك الأنشطة في خلق مزيد من الوعي بالتأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكوكبنا هذا الآخذ في التحول الحضري بشكل سريع ، والحاجة للإستجابة لتلك. فيما تتمثل الأخرى في تشكيل الدوائر التمثيلية العالمية لعمل المركز لبلوغ شركائه المحتملين في القطاعات العام والخاص والمجتمعي والطوعي ولإنشاء الشبكات فيما بينها ومع المركز أيضا ؛ وستكون الغاية المؤسسية الأخيرة لهذه التوعية والأنشطة الاعلامية هي تعزيز قاعدة الدعم السياسي والمالي لعمل المركز .

(د) التنسيق والتعاون مع الشركاء المتعددي الاطراف والثنائيين والبرمجة المشتركة مما يؤدي إلى زيادة التعاون وفعاليته بين المركز والكيانات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها . فحتى الآن ركز هذا التنسيق والتعاون بصورة رئيسية على قضايا محددة وضمن إطار مشروعات معينة كان أكثرها مقيدا من حيث الزمان والمكان والنطاق . فالصفات المميزة لمهمة التنسيق المعززة هذه ستتمثل في الحوار المتعلق بالسياسات المتواصل مع الآخرين ممن تؤثر أنشطتهم التنموية القطاعية في المستوطنات البشريـــــة ، وبناء الاتفاق في الآراء بشأن النهج المشتركة لقضايا هامة وصياغة برامج الدعم الطويلة الأجل المتعددة الوكالات والقطاعات ، والدور الرئيسي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في تنفيذ تلك على المستوى المحلي .

(هـ) تعبئة التمويل بصورة رئيسية من مصادر الطرف الثالث لأغراض تنمية المستوطنات ، ولا يؤدي ذلك إلـــــى جعل المهمة العسيرة المتعلقة بالسياسات لمركز الموئل أكثر جدارة بالثقة فحسب ، بل يمنحها الهدف المحدد والمقبولية. فينبغي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أن يركز على "الوساطة المالية" بين الشركاء الوطنيين والمحليين من ناحية ، والمصادر الخاصة والمتعددة الاطراف والثنائية لتمويل المشاريع والبرامج من ناحية أخرى، مستندا إلى تجربته السابقة في تشغيل الاموال الأساسية لمشروعات المستوطنات البشرية كي تصبح تمويلا هاما .

(و) النهج المتعدد الاختصاصات والموضوعي للبحث والتطوير مركزا على الرصد والتحليل المتواصلين لاتجاهات وقضايا المستوطنات الهامة وسياسات وبرامج الحكومات والمجتمع الدولي للاستجابة للتحول الحضري وتأثيرها . وينبغي أن يؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى تحديد أفضل الممارسات في مجال إدارة وتنمية المستوطنات البشرية وتبادلها على صعيد عالمي . فيجب أن يتيح أحد أهداف الأنشطة البحثية في المستقبل المجال لمركز الموئل كي يصبح "راصدا حضريا عالميا" ومركزا للمعرفة بشأن الإتجاهات والقضايا الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية من حيث تأثيرها في تنمية المستوطنات البشرية وتأثرها بها. والهدف الآخر للبحث يجب أن يؤمن الدعم المباشر لأنشطة المركز التنفيذية والاعلامية .

(ز) زيادة تحديد ونشر المعرفة بالتكنولوجيات الجديدة والواعدة وإستخدامها. تتأثر أنماط وخطى تنمية المستوطنات والنمو الحضري بصورة خاصة بالتطورات الجديدة في مجالات التكنولوجيا بما في ذلك أثر الثورة في مجال المعلومات والاتصالات فضلا عن الابتكار الجديد في إستخدام الطاقة وتكنولوجيا النقل وإستخدام مواد البناء والهياكل الأساسية البيئية إلى جانب أخرى . فينبغي للمركز التركيز على رصد تلك التطورات مما يؤدي إلى قيام المركز بدور "دار مقاصة" لتبادل تكنولوجيات المستوطنات البشرية الجديدة والواعدة ولا سيما تلك التي يمكنها الخفض من كلفة نفقات الهياكل الأساسية في المستقبل وجعل الخدمات الأساسية محتملة الكلفة بصورة أكبر بالنسبة لفئات الدخل المنخفض والتي تقلل إلى الحد الأدنى من التأثيرات البيئية الضارة .

٢٧ - إن المهمات المقترحة لنوها أي المشورة المتعلقة بالسياسات وبناء الوعي والوساطة المالية ورصد وتحليل الاتجاهات والقضايا الناشئة وتحديد ونشر التكنولوجيات الجديدة والتنسيق والأنشطة

التنفيذية التي تركز على بناء القدرات ، ينبغي أن تؤلف في مجموعها لائحة بالوسائل الرئيسية وخدمات الدعم التنفيذية الأنسب لمساعدة البلدان في صياغة برامج وسياسات متكاملة وشاملة لتنمية المستوطنات طيلة العقود المقبلة مستقلة عن المضمون الموضوعي لبرنامج عمل المركز في المستقبل. فستقوم بوضع المركز في وضع نموذجي للتدخل بصورة فعالة على كافة المستويات الرئيسية الثلاثة: العالمي والوطني والمحلي ، كما ستقدم السبل الأكثر فعالية من حيث الكلفة التي يتم من بها توظيف موارد المركز من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية المقبلة التي ستتمثل في مساعدة المجتمع الدولي والحكومات الوطنية والسلطات المحلية في إعداد إستجابات السياسات والبرامج لعمليات التحول الحضري وتنفيذها، وإحتياجات المأوى الناشئة المتلازمة من حيث تأثيرها على كافة فئات المستوطنات في المناطق الريفية والحضرية على السواء ، وذلك لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبشرية المستدامة على المستوى المحلي .

دال - أولويات موضوعية

٢٨ - تم تقديم أحد الأدلة على نوع برنامج العمل الموضوعي اللازم لدعم الأهداف المستقبلية كما شرحت، من قبل مشروع برنامج عمل المركز لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ الموضوع أمام اللجنة بشكل الوثيقة HS/C/15/7. فالتوجه الموضوعي لمشروع العمل هذا ، قد عمل بالفعل على ضم تلك الموضوعات التي قامت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الموئل الثاني بتحديدها بصفتها ذات جدوى خاصة بالنسبة لخطة العمل العالمية ، والتي نظرا لطبيعتها القطاعية الشاملة ، تجعل منها عناصر أساسية لنهج سياسات متكامل لتنمية المستوطنات البشرية . فسيعتمد الشكل النهائي لبرنامج عمل المركز فضلا عن مهماته في المستقبل على خطة العمل العالمية التي سيوافق عليها المجتمع الدولي في مؤتمر قمة المدن في عام ١٩٩٦ .

١ - دمج خطط عمل أخرى على المستوى المحلي

٢٩ - وبعد ذلك فإن البرنامج الجديد للتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ فضلا عن الخطط العالمية وبرامج العمل التي تم إعتمادها - أو سيتم ذلك - من قبل المؤتمرات العالمية التي قامت الأمم المتحدة برعايتها والتي تلت مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، سيكون لها تأثيرات بالنسبة لتنمية المستوطنات وإدارتها على المستوى المحلي. ففي الواقع أحدى المهمات المحددة المنوطة بمؤتمر الموئل الثاني هي مهمة دمج توصيات تلك المؤتمرات الماضية التي تؤثر في تنمية المستوطنات البشرية - وتتأثر بها- في خطة العمل حتى يتسنى تحقيق تلك الأهداف على المستوى المحلي. ويبدو أن ذلك سيمنح مؤتمر الموئل الثاني مسؤولية محددة بشأن إعداد إطار متكامل لتنمية المستوطنات والسبل والأدوات لتنفيذه. فأهمية نجاح التنفيذ على المستوى المحلي بالنسبة لنواتج البرامج وخطط العمل العالمية الأخرى قد تم التسليم به بصورة محددة من قبل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في حالة جدول أعمال القرن ٢١ ، مما يعلل قيام اللجنة بالاشارة علنا إلى أن خطة العمل العالمية للموئل الثاني وتنفيذها سيكونان حاسمي الأهمية بالنسبة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ حيث ستعتمد الكثير من برامجه، وليس فقط الفصلين ٧ و ٢١ ، على التنفيذ الناجح على مستوى المستوطنات المحلية .

٢ - التخفيف من حدة الكوارث وإعادة الاعمار والتنمية: أولوية جديدة ضرورية

٣٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي الجديد في برنامج العمل ١٩٩٦ - ١٩٩٧ ، إدارة التخفيف من حدة الكوارث وإعادة الاعمار والتنمية، يتضح ما كان يقوم به المركز على أساس المشروع تلو المشروع بناء على طلب من الحكومات الوطنية طيلة العقدين الأخيرين. فيستدعي ذلك نهجا متكاملا ومتسعا على مدى نطاق المستوطنات جامعا بين التخطيط المادي وتنمية الهياكل الأساسية وأنشطة التشييد وبناء القدرة الإدارية ؛ فليس لدى أي وكالة أو منظمة أخرى حاليا قدرة تقنية داخلية وخبرة تنفيذية للاضطلاع بتلك المهمات بصورة ناجحة ودون التزود بمهلة كافية . كما تفيد في تعزيز التأكيد بأن المركز هو أفضل وكالة لتنسيق إستجابة السياسات والبرامج المتكاملة للتحول الحضري بوجه عام .

هاء - تعزيز الترتيبات المؤسسية القائمة

١ - توسيع نطاق التمثيل القطاعي في اللجنة

٣١ - في ضوء مجالات التركيز والأهداف والأولويات المقترحة الجديدة للمركز، ينبغي منح قدرا من الاعتبار الحذر لكيفية تعزيز دور لجنة المستوطنات البشرية بحيث تتمكن من الاضطلاع بعملها بفعالية على المستوى الدولي وداخل منظومة الأمم المتحدة ، تمشيا مع مسؤوليات جديدة قد تنبثق عن مؤتمر قمة المدن . الا أنه اذا كان الهدف ذو الأولوية كما ورد في التقرير، لعمل المركز في مساعدة الحكومات الوطنية سيتمثل في المشورة المتعلقة بالسياسات والاستجابات المتكاملة المتعددة القطاعات للتحول الحضري ، فينبغي إستكمال ذلك بزيادة مهمات صياغة السياسات والمشورات المتعلقة بها للجنة على المستوى الدولي ؛ ومن أجل أن يكون لتلك المهمات التأثير الأقصى ، ونظرا لتعقيد عمل تنمية المستوطنات ومركزية الأنشطة المتمحورة حول المستوطنات في المستقبل بالنسبة للجهود التنموية الوطنية والدولية ، فقد تود اللجنة النظر في فتح عملية مداولاتها لممثلين من نطاق أوسع من الوزارات القطاعية (أبرزها الوزارات المسؤولة عن السلطات المحلية) مشتملة على مجموعة من الجهات المنفذة على المستويين الوطني والمحلي، التي لعملها ومسؤولياتها الأثر المباشر على تنمية المستوطنات البشرية بما في ذلك تلك المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والتمويل، وسيشتمل ذلك في كافة الاحوال على التسليم رسميا بعملية أخذت تجري في حالة الوفود الفردية للجنة. كما سيعطي ذلك مزيدا من السلطة والوزن لدور اللجنة المتعلق بالسياسات ، وإعتبارات خافته إلى حد كبير فيما يتعلق بخلق هيئة حكومية دولية جديدة للاشراف على برنامج المستوطنات البشرية للمجتمع الدولي في فترة ما بعد الموئل الثاني .

٢ - تعزيز البنية الداخلية للمركز

٣٢ - وفيما يتعلق بتعزيز البنية المؤسسية للمركز، يبدو معقولا أن الأهداف الجديدة ستستدعي أيضا إجراء تعديلات في البنية المؤسسية لضمان الدمج الكفوء والفعال للمهمات المشروحة في الفقرة ٢٦ من هذا التقرير ، بما في ذلك آلية متينة للتقييم الداخلي داخل المركز لضمان أن عمله يبلغ أرفع المستويات ويكمل بعضه البعض من حيث الغايات والتطلع إلى المستقبل .

٣ - الدنو من الشركاء في الدعم التنفيذي

٣٣ - وفيما يتعلق بالدعم التشغيلي الذي سيكون مركزيا بالنسبة لتنفيذ أهداف المركز في العقود المقبلة ربما بدرجة أكبر من السابق، عن طريق تأمين الصلة الرئيسية بين الشركاء على المستوى الوطني والمحلي ، ينبغي تقييم الطريقة الأفضل لتوفير خدمات الدعم التنفيذية لهؤلاء الشركاء في المستقبل، وتحديد السبل التي يتم من خلالها ذلك . وستجري مناقشة هذه المسألة والخيارات المحتملة في التقرير عن "تعزيز الأنشطة الاقليمية" المقدم إلى اللجنة بشكل الوثيقة (HS/C/15/2/Add.3) .

واو - تجديد قاعدة التمويل

٣٤ - من المحتم أن تؤدي أية مناقشة تتناول الادوار والأهداف والمرتبة الجديدة لمنظمة ما إلى إستعراض مضامينها المالية ؛ وينطبق ذلك في حالة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ومن المؤكد أنه سيكون لعمل المركز في المستقبل قاعدة مالية سليمة حيث لن يكون ذلك للصالح المؤسسي المباشر للمركز فحسب وإنما لخدمة الدول الأعضاء أيضا والتي ستجعل خدمات المركز تتوفر لها ، حين تلم بالمشكلات الملحة لتنمية المستوطنات والاسكان. فينبغي تقديم القدر الأكبر من المساعدة التي ستحتاجها بشكل دعم تنفيذي من جانب مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) .

١ - الشراكة الجديدة مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي

٣٥ - لقد كان برنامج الأمم المتحدة الانمائي في السابق المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة التنفيذية للمركز، غير أن هذه المساهمة آخذة في التقلص ، ويعزى ذلك جزئيا إلى تضاؤل المساهمات الطوعية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، فضلا عن كونه نتيجة للنهج البرنامجي الجديد الذي أعتمده برنامج الأمم المتحدة الانمائي الذي يفضل البرامج الموضوعية الشاملة للقطاعات الكبرى على البرامج القطاعية كالمستوطنات البشرية كما فهم حاليا من برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ونظرا لذلك ، ستتمثل أحدى الاحتمالات في إستطلاع كيفية القيام بإقناع برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالطبيعة الشاملة للقطاعات لعمل المستوطنات البشرية كما أشير سابقا في هذا التقرير . إن حكمة إدراج تنمية المستوطنات البشرية كمجال من المجالات الرئيسية ذات الأولوية الشاملة للقطاعات، ينبغي أن تنطبع في ذهن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ولا سيما في ضوء التحديات الانمائية الحضرية المتزايدة . وبالمثل ينبغي توعية برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مرغوبية قيام مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بمساعد برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالاضطلاع بدوره التنسيقي على المستوى القطري، بحيث يصبح المركز الوكالة المنفذة الرئيسية للتنمية المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . وهنا يمكن الأشارة إلى أن تعقيد العملية التنموية الحضرية بصورة خاصة والتجربة المحدودة نسبيا للكثير من البلدان النامية في مجال التعامل مع القضايا الحضرية التي أخذت تنشأ في العقدين الأخيرين فقط أو فترة تقل عن ذلك ، يتطلبان

الخبرة والمعرفة التي لا يمكن أن تقدمهما إلا وكالة تتسم بخبرة متخصصة كالمركز؛ وقد تم اثبات كفاءة مثل هذا النهج في برنامج الإدارة الحضرية للمركز الذي يشكل فيه برنامج الأمم المتحدة الانمائي شريكا رئيسيا .

٢ - الزيادة في موارد الميزانية العادية

٣٦ - بالاضافة إلى ذلك ، ان مهمات مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ذات الوجهة التنموية ، والتي نتيجة للتوصيات الواردة في هذا التقرير وبحكم الظروف ينبغي تعزيزها وتقويتها، يجب أن تستفيد في المستقبل من الزيادة في تدفق موارد الميزانية العادية الى المركز. وستخصص تلك لدعم المهمات الجديدة والجوهرية للمركز وتقدم قاعدة صغيرة غير أنها ثابتة ومتوقعة النتائج ، يمكن حشد موارد جديدة خارجة عن الميزانية حولها لخدمة تلك المهمات . وفي ظل قيود الميزانية الشاملة للأمم المتحدة يبدو هذا الطلب وهميا . غير أنه ، بالدراسة الدقيقة ونظرا للتميز المتوقع لمسائل تنمية المستوطنات في المستقبل ، ينبغي اعتبارها مبررة ولا سيما اذا ما بقيت ضمن الحدود المعقولة؛ وسيكون ذلك تمشيا مع نوايا الجمعية العامة والأمين العام كما أشير سابقا في هذا التقرير ، لتعـــزيز قدرات المركز كي يتسنى له القيام بأنشطته التنموية للمستوطنات البشرية لصالح الدول الأعضـــاء .

٣ - تعزيز المساهمات لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية

٣٧ - يجب أن يشفع الطلب المتعلق بالزيادة الضئيلة واللازمة في موارد الميزانية العادية لتعزيز تلك المهمات ذات الوجهة التنموية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ذات المنافع المباشرة والفورية للـدول الأعضاء ، بإستراتيجية لتحقيق الزيادة الهامة في المساهمات الطوعية لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية . وتتمثل أحدى الطرق للانطلاق من أجـــل زيادة تدفق المساهمات الطوعية ، في النظر في زيادة أو توسيع دور المؤسسة وانفتـــاحها علـــى المساهمات الـــواردة مـــن الحكومات المحلية والمؤسسات الخاصة والمانحين المحتمليـــن الآخريـــن .

٤ - نافذة "محلية" لمرفق البيئة العالمي

٣٨ - تتمثل أحدى السبل الأخرى لزيادة تدفق الموارد المالية للتنمية المحلية في انشاء "مرفق بيئي محلي" كنافذة خامسة "لمرفق البيئة العالمي" ، مصدر التمويل الرئيسي المخصص لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. حيث يقدم سبلا اضافية تقوم الحكومات الوطنية والمحلية بموجبها بالحصول على الأموال الأساسية لنفقات الهياكل الأساسية البيئية ، التي يكون الطلب عليها جما في كثير من البلدان. ومن البديهي اعتبار المركز بفضل ولايته المدير "للمرفق البيئي المحلي" . ومن شأن ذلك بحد ذاته العمل على تعزيز دور المركز إلى حد كبير وتيسير التنفيذ الناجح لمسؤولياته ، جديدها وقديمها ، على الصعد العالمية والوطنية والمحلية .

٥ - تيسير توفير رؤوس الأموال الخاصة للتنمية المحلية

٣٩ - وختاما ، ينبغي التفكير بحرص في أشكال وطرائق دور "الوساطة المالية" المقترح أن يضطلع به مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) مستقبلا ليس مقابل المقرضين المتعددي الاطراف العالميين والاقليميين والصناديق الانمائية فضلا عن مؤسسات التمويل الثنائية فحسب ، وإنما بوجه خاص مقارنة بالقطاع الخاص ولا سيما الاسواق المالية العالمية والاقليمية ولتمويل الهياكل الأساسية بصورة خاصة . ولن يتطور ذلك متحولا إلى مهمة مؤسسية جديدة هامة للمركز فحسب ، وإنما كمصدر هام للدخل أيضا من خلال مثلا ، فرض الرسوم على الخدمات الاستشارية.

زاي - بناء الشراكات الجديدة

٤٠ - إن الفكرة التي تغذي الجدل المطروح في هذا التقرير بصورة ضمنية أو معلنة، تتمثل في وجوب ترسيخ الادوار والأهداف والمرتبة الجديدة التي تم التأمل بها للمركز في منظومة الأمم المتحدة، وتعزيزها بنسيج من الشراكات داخل الأمم المتحدة وخارجها على السواء والتي تأخذ في الحسبان الجهات المنفذة الجديدة الناشئة في الساحة التنموية ولا سيما على المستوى المحلي ؛ فينبغي أن تستهدف تلك الشراكات تعزيز التعاون وتلافي ازدواجية الموارد وبناء الاتفاق حول الآراء وتعزيز دور المركز كجهة محفزة للعمل على كافة المستويات ، ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية .

١ - الائتلافات الاستراتيجية والبرمجة المشتركة على نطاق المنظومة

٤١ - ينبغي لتزايد التركيز على الشراكة في سياق التطور في غايات تنمية المستوطنات البشرية ، أن يشتمل بالضرورة زيادة التركيز على انشاء الآليات للتعاون فيما بين الوكالات في عمل المركز ؛ وهنا يمكن الاعتماد بسهولة على الخبرة المتراكمة في مجال الشراكة مع عدد كبير من وكالات وبرامج ومنظمات الأمم المتحدة في مشروعات وبرامج محددة طيلة العقد الأخير . وسيتمثل الدور الرئيسي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في القيام بحفز الائتلافات الاستراتيجية والعمل المشترك بشأن قضايا رئيسية . وقد تم إتخاذ خطوة بإتجاه ذلك من خلال انشاء المحفل المشترك بين الوكالات المعني بالتنمية الحضرية المستدامة الذي يشكل المركز الأمانة المخصصة له .

٢ - التعاون مع السلطات المحلية ومنظماتها

٤٢ - وثمة شراكة جديدة أساسية ستكون جوهرية بالنسبة للدور الجديد للمركز في مساعدة البلدان في مجال إدارة الانتقال الحضري، يلزم إعدادها وتطويرها مع السلطات المحلية وروابطها الوطنية

والدولية على السواء. وعليه ينبغي انشاء الآليات لاستنباط قدر أكبر من الشراكة وأقصى حد من المشاركة ، مع السلطات المحلية وروابطها في عمل المركز واللجنة ، بشكل مماثل لمستوى المشاركة التي تحققت في حالة المنظمات غير الحكومية وروابطها .

٣ - شبكة عالمية للدعم البحثي

٤٣ - وختاما ، لن تكون المهمة المكثفة للسياسات المتعددة القطاعات والدعم لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الشاملة للنطاق الكامل للمراكز الحضرية ابتداء من المدن الضخمة وحتى المدن الصغرى السوقية والمراكز الخدمية الريفية، والتي تتصدى للاحتياجات التنموية التابعة لها، لن تكون جديرة بالثناء ما لم تتمتع بسمعة مركز الامتياز المتسم بمعارف وخبرات معترف بها في كافة جوانب تنمية المستوطنات البشرية وإدارتها . الأمر الذي يستدعي عمل المركز على إقامة الصلات مع المؤسسات الاكاديمية ومنظمات الابحاث التنموية وزيادتها . وسيتمثل هدف مثل هذه الممارسة في إنشاء شبكة ابحاث عالمية في مجال تنمية المستوطنات البشرية من شأنها أن تفيد في دعم الأهداف والوظائف الجديدة للمركز في الفترة التي تلي الموئل الثاني وتمنحها مزيدا من المصداقية والفاية المحددة .

المرفـق

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٨/ ١٧٦
المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣
(A/49/640)

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام ، في قرارها ٤٨/ ١٧٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣ المعنون " المستوطنات البشرية":

(أ) أن يكفل بقاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) تحت إدارتين وتوجيهين متميزين ومنفصلين وفقا لولايتيهما وأنشطتهما المحددة ؛

(ب) أن يولي كل الإعتبار إلى ما تعرب عنه الدول الأعضاء من آراء بشأن قيادة المركز ؛

(ج) أن يكفل ، في عملية إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة ، المحافظة على وضع بوصفه جهازا عالميا للتنسيق في مجال المستوطنات البشرية وتعزيز قدراته المؤسسية في مقر بغية زيادة فعالية العمليات الوطنية والاقليمية إلى أقصى درجة .

٢ - ودعي الأمين العام أيضا إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين عن تنفيذ القرار وعما أحرز من تقدم في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) .

٣ - وهذا التقرير يقدم عملا بالطلبات الواردة أعلاه .

٤ - ولقد أحاط الأمين العام علما ، بعناية ، بالآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء بشأن الموضوع ويشاطر الأمين العام تماما ، على وجه الخصوص ، الدول الأعضاء في آرائها بشأن الدور الهام الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في تعزيز خطة المجتمع الدولي للتنمية في مجال المستوطنات البشرية . وهو يشاطرها ، في هذا الصدد ، الحرص على الحفاظ على أنشطة المركز وعلى هويته المؤسسية ، بل وتعزيز تلك الأنشطة والهوية ، عملا ، في جملة أمور ، على كفالة التنفيذ الوافي للاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ والأنشطة ذات الصلة التي تهدف إلى وقف تدهور أحوال المستوطنات البشرية في أنحاء كثيرة للغاية من العالم ، وعلى كفالة تقديم دعم فعال من الأمانة العامة للأعمال التحضيرية الجارية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ، المقرر عقده في حزيران/ يونيو في اسطنبول بتركيا .

٥ - وقد إتخذ الأمين العام ، آخذا في إعتباره ما ذكر آنفا ، وتمشيا مع الأهداف التي تسعى إليها الدول الأعضاء ، عددا من الخطوات الهامـــــة منذ دورة الجمعية العامة الأخيرة لتعزيز هيكل إدارة المركز وقيادته ، وللمحافظة كذلك على هويته المؤسسية . فلقد عيّن الأمين العام إعتبارا من ١٥ شباط/ فبراير ١٩٩٤ ، في أعقاب إتخاذ الجمعية العامة القرار ٤٨/ ١٧٦ ، أمينا عاما مساعدا يقوم بدور المدير الرئيسي للموئل والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية . وكان الهدف من هذا التعيين هو كفالة إدارة المركز وقيادته على نحو فعال بوصفه برنامجا متميزا ، وتوفير ما يلزم من قيادة للأعمال التحضيرية للمؤتمر . وجدير بالذكر في هذا الصدد أن الجمعية العامة طلبت إلى المركز ، في قرارها ٤٧/ ١٨٠ المؤخر ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ ، أن يعمل كأمانة فنية للمؤتمر .

٦ - وفي أثناء الفترة المستعرضة أنجز المركز برنامج عمل كبير ، تضمن مساهمة هامة لتنفيذ الفصل ٧ (التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية) من جدول أعمال القرن ٢١[٣] (الذي سمي مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) مدير مهمة بشأنه) ، وتقديم الخدمات لدورتين للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ، كما واصل بنجاح تنفيذ ولايته الفنية فيما يتعلق بالتعاون التقني .

٧ - وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للمؤتمر يوجّه الإنتباه إلى التقرير المستقل المقدم من الأمين العام عن هذا الموضوع (A/49/272) . وكما ذكر في ذلك التقرير فإن الأنشطة التحضيرية للمؤتمر تسير قدما على نحو مرض على الصعيدين الحكومي الدولي والوطني على السواء ، وكذلك في إطار الأمانة العامة .

٨ - فعلى الصعيد الحكومي الدولي عقد إجتماع للجنة التحضيرية في جنيف في الفترة من ١١ إلى ٢٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ ، بدأت فيـــــه اللجنة العملية التحضيرية للمؤتمر ، وحددت ، لأغراض الاستطلاع الأولي ، القضايا الرئيسية التي يتوقع أن تعالجها . وكانت نسبة الحضور في الدورة ، التي ألقى الأمين العام الخطاب الرئيسي في إفتتاحها ، جيدة ، ليس فحسب من حيث حضور وفود حكومية بل أيضا من حيث حضور قطاع عريض من برامج الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها ، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ، وممثلي الحكومات المحلية ، ومشتركين غير حكوميين ومن القطاع الخاص . وحققت اللجنة التحضيرية تقدما ملحوظا في أعمالها الفنية ، بحيث إعتمدت مجموعة واضحة من الأهداف التنفيذية للمؤتمر ، فضلا عن إطار للأنشطة التحضيرية التي يجب الاضطلاع بها على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية حتى عام ١٩٩٦ .

٩ - وبدئت الأعمال التحضيرية الفنية أيضا على صعيد الأمانة العامة . ففي أعقاب الدورة الموضوعية الأولى للجنة التحضيرية ، بدئت الاتصالات مع وكالات الأمم المتحدة ، وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والرابطات المهنية ، والمنظمات غير الحكومية ، والقطاع الخاص ، من أجل إعداد رسم بياني برنامجي لجميع الأنشطة التحضيرية للمؤتمر . والرسم البياني مشفوع بسلسلة من الموجزات التي تقدم وصفا موجزا للأهداف والنواتج والأنشطة والتمويل اللازم للأنشطة التي تفضي إلى المؤتمر وللأنشطة التي يجب الاضطلاع بها في أثناء .

١٠ - و "مخطط" الأمانة العامة هذا للمؤتمر ولأنشطته التحضيرية يتضمن ثلاثة عناصر هامة:

(أ) أنشطة أساسية يجب أن تضطلع بها الأمانة العامة ، وتشمل:

"١" تقديم الدعم المباشر إلى عملية التحضير داخل البلد في عدد من المجالات ؛

"٢" إعداد ورقات موضوعية تحدد المواقف بشأن قضايا المؤتمر الرئيسية التي تحددها اللجنة التحضيرية ؛

"٣" إعداد الوثائق الفنية للعملية التحضيرية ، بما في ذلك مشروع المبادىء والالتزامات وخطة العمل العالمية التي يجب إعتمادها في المؤتمر .

(ب) أنشطة شراكة يجب أن تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة الأخرى ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والرابطات الدولية بشأن القضايا والمواضيع المتصلة بالمؤتمر . ويتمثل الهدف هنا في إثراء العملية التحضيرية بالخبرات المكتسبة والدروس المستفادة من الأنشطة الجارية التي تشمل المجتمع الدولي بوجه عام .

(ج) برامج خاصة وأنشطة لبناء الوعي ، ترعاها أو تشترك في رعايتها مؤسسات القطاعين العام والخاص والرابطات المهنية ، ويقصد بتلك البرامج والأنشطة تعبئة جماهير محددة من خلال حملة وسائل من بينها تنظيم مسابقات ومنح جوائز لأفضل الصور الفوتوغرافية وأشرطة الفيدو والتحقيقات الصحفية والاعلامية من قضايا المؤتمر ومواضيعه العامة ، وأفضل التصميمات الحضرية ، و "أفضل الممارسات" في الإدارة الحضرية .

١١ - وتبين التقارير التي تلقتها الأمانة العامة أيضا إحراز تقدم في الأعمال التحضيرية للمؤتمر على الصعيد الوطني . ووفقا لقرارات اللجنة التحضيرية يجب أن ترد التقارير المرحلية من اللجان الوطنية للمؤتمر في موعد أقصاه كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ . بيد أن عددا كبيرا من البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء ، أبلغ الأمانة العامة ببدء أعماله التحضيرية لمؤتمر الموئل الثاني . وتكملة لهذه الأنشطة التحضيرية الوطنية ، أوفدت الأمانة العامة عددا من بعثات الإحاطة بالمعلومات إلى عدد من البلدان لإستحثاث هذه الأعمال التحضيرية وتشجيعها وإسداء المشورة بشأنها .

١٢ - ومن التطورات الهامة الجديرة بالملاحظة أيضا في هذا السياق الأنشطة التحضيرية الجارية في تركيا ، بإعتبارها البلد المضيف للمؤتمر . فقد بدأت هذه الأنشطة التحضيرية في احتفال وطني كبير أقيم في تموز/ يوليو وترأسه رئيس جمهورية تركيا وحضره كل من رئيس اللجنة التحضيرية والأمين العام للمؤتمر .

١٣ - والإستعراض الوارد آنفا يؤكد أن قدرا كبيرا من التقدم قد أحرز فيما يتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٨/ ١٧٦ ، ويؤكد على وجه الخصوص أن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) يواصل بنشاط ونجاح متابعة أنشطته المكلف بها ، ومن بينها الأعمال التحضيرية لمؤتمر الموئل الثاني .

١٤ - ولقد أوجز الأمين العام ، في تقريره عن إعادة تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي (A/49/336 ، الفقرات ١٦٤ - ١٧٠) ، ما يمكن أن يتحقق من تحسن في الكفاءة وفي التضافر عن طريق إتخاذ إجراءات ترمي إلى تعزيز الترابط في إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز

الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، مع المراعاة الكاملة لما يتسم به هذان البرنامجان المتميزان من هوية مؤسسية وتشغيلية . وهذا هو السياق الذي توضع فيه مقترحات من أجل إنشاء دائرة مشتركة لتقديم خدمات الإدارة والدعم لكيانات الأمم المتحدة الموجودة في نيروبي ، إلى جانب تعزيز التعاون الفني . وهذه الدائرة المشتركة ، التي ستكون موضوع تقرير مستقل يقدم إلى الجمعية العامة ، سوف تسعى إلـــــى تعزيز قدرة كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل على تنفيذ برنامج أنشطته المكلف بها ، مع الحفاظ تماما على هوية كل منهما المؤسسية والتشغيلية . وسوف تؤدي مجالات خدمات الإدارة والدعم المشتركة الجديدة إلى القضاء على الأزدواجية وعلى التجزئة التي لا داعي لها ، لاسيما في مجالات مثل خدمات الموظفين وخدمات المؤتمرات والشؤون المالية وغير ذلك من خدمات الدعم العامة ، بما فيها العقود والشراء والسفر ، ومرافق المكتبة والمعلومات . ويؤمن الأمين العام إيمانا قويا بأن إنشاء مثل هذا الهيكل الموحد لخدمات الإدارة والدعم لن يزيد فحسب قدرة كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل على الإنجاز البرنامجي ، بل سيعزز ايضا تعزيزا كبيرا وجود الأمم المتحدة في كينيا ، وفي أفريقيا بوجه عام .

حاشية

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ريود دي جانيرو ، ٣ - ١٤ حزيران/ يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1) (المجلد الأول والمجلد الأول/ التصويب ١ ، والمجلد الثاني ، والمجلد الثالث والمجلـــد الثالث/ التصويب ١) (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويبات) ، المجلد الأول: القرارات التي إتخذها المؤتمر ، القرار ١ ، المرفق الثاني .